

محمد ناجي التوني*

تحليل الوضع الراهن للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

تشكّل الصناعات الصغيرة و الصناعات المتوسطة محور اهتمام السياسات الصناعية التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة ومحاربة الفقر في الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً، بصرف النظر عن فلسفتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الكلي. وتحتل الصناعات الصغيرة و الصناعات المتوسطة أهمية متميزة في بناء الهياكل الصناعية، ويستخدم معظمها المواد الخام المحلية، أو المنتجات نصف المصنعة الناجمة عن الصناعات المحلية، كما أنها تمارس دوراً مؤثراً في تكامل الصناعات وتكوين سلاسل صناعية مكاملة بعضها لبعض.

وقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتوجيه مزيد من الاهتمام للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في العقدين المنصرمين، تمثل في اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات المشجعة، منها حاضنات المشاريع الصغيرة وصناديق تنمية مشاريع الشباب، وتأسيس شركات لتطوير مناطق صناعية يتم تخصيصها للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة. وتشير أحدث الإحصاءات المتاحة إلى أن عدد المصانع العاملة في نطاق الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة سنة ٢٠١١ شكّل نحو ١, ٨٣ في المئة من إجمالي عدد المصانع التحويلية في دول مجلس التعاون، وأن هذه المصانع استوعبت ٩, ٣ في المئة من إجمالي الاستثمارات الموظفة في هذا القطاع، وقامت بتشغيل ٢, ٤٥ في المئة من حجم العمالة الصناعية الإجمالية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأهمية التنموية للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة، فضلاً عن بيان أهم ملامحها وخصائصها وميزاتها، وأهميتها الاقتصادية عند دول مجلس التعاون الخليجي، ودورها في تنمية الصادرات ودعمها، وحصر التحديات والمعوقات التي تواجه تطور هذه الصناعات في ظل التطورات العالمية المتسارعة بفعل اتساع اندماج اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العالمي، ولا سيما الحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة في هذا النوع من الاستثمارات، وأخيراً ملخص لأهم الاستنتاجات والتوصيات.

* أستاذ قسم الاقتصاد والتمويل، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر.

مقدمة

تمثل الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة أحد القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من جانب دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين خاصة في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وتنويع الدخل والعمل على تحفيز الابتكار والتقدم التقني، علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. وتشكل الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً، بصرف النظر عن فلسفتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الكلي. ولقد شرعت منظمات دولية عدة، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(١) والبنك الدولي، في رفع شعار دعم الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة، وأقامت لهذا الغرض أقساماً ووحدات خاصة بها.

تحتل الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة أهمية متميزة في الهيكل الصناعي، وتمارس دوراً مهماً في تحقيق التنمية الصناعية نظراً إلى دورها الفعال في تكوين الدخل الوطني، وخلق فرص عمل واسعة، وجذب المدخرات، وإيجاد فرص كبيرة لإقامة المشاريع ذات التكلفة الرأسمالية المنخفضة. ويستخدم معظمها المواد الخام المحلية، أو المنتجات نصف المصنعة الناجمة عن الصناعات الكبيرة، كما أنها تقوم بتلبية حاجاتها من بعض المنتجات الوسيطة بحيث تمارس دوراً مؤثراً في تكامل الصناعات وتكوين سلاسل صناعية مكاملة بعضها لبعض^(٢).

وقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتوجيه مزيد من الاهتمام إلى الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في العقدين المنصرمين، تمثل في اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات المشجعة، منها حاضنات المشاريع الصغيرة وصناديق تنمية مشاريع الشباب، وتأسيس شركات لتطوير مناطق صناعية يتم تخصيصها للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة^(٣).

ويشير أحدث الإحصاءات المتاحة لدى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية إلى أن عدد المصانع العاملة في نطاق الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة سنة ٢٠١١ شكّل نحو ١, ٨٣ في المئة من إجمالي عدد المصانع التحويلية في دول مجلس التعاون، وأن هذه المصانع استوعبت ٩, ٣ في المئة من إجمالي الاستثمارات الموظفة في هذا القطاع، وقامت بتشغيل ٢, ٤٥ في المئة من حجم العمالة الصناعية الإجمالية (انظر الجدول (١) والأشكال (١) و (٢) و (٣)).

تجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون بذلت الكثير من الجهود لدعم القطاع الصناعي وتشجيعه عموماً باعتباره حجر الزاوية في التنويع الاقتصادي وفي مصادر الدخل، وفي تصحيح الاختلالات الهيكلية الاقتصادية المبنية أساساً على الاعتماد شبه الكلي على مورد ناضب هو النفط والغاز. كما أولت القطاع الخاص الصناعي الكثير من الاهتمام والرعاية، ووفرت له الكثير من الحوافز التشجيعية لجذبه نحو

(1) «Supporting Private Industry», (PSD Technical Working Paper; United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), 1999).

(2) الملتقى العربي الثاني للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في الدول العربية (عقده منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وبالتعاون مع الهيئة العامة للصناعات بدولة الكويت، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالمملكة المغربية وسكرتارية عربال الدائمة بدولة الكويت، الكويت ٢٦-٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠١).

(3) محمد صالح كمشكي [وآخرون]، «تمويل المؤسسات الصغيرة والصناعات المتوسطة في دول مجلس التعاون، مع إشارة خاصة لتجربة البحرين»، التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد ٦٠ (نيسان/ أبريل ١٩٩٥).

الاستثمار في الصناعة ومساهمته بشكل أوسع في عملية التنمية الصناعية. ونتيجة لهذه الجهود، ارتفع عدد المصانع في دول مجلس التعاون من ٧٤٩٠ مصنعاً سنة ٢٠٠٠ إلى ١٣٧٨٢ مصنعاً سنة ٢٠١١، أي بمقدار الضعف تقريباً. وزادت تبعاً لذلك الاستثمارات الصناعية المتراكمة من ٨٦,٦ مليار دولار إلى ٣٢٣,٤ مليار دولار للفترة نفسها، أي إنها زادت أكثر من ثلاثة أضعاف، وارتفعت العمالة الصناعية خلال الفترة نفسها من ٦٠٠,٢ ألف عامل إلى حوالي ١,٣ مليون عامل، وبمقدار الضعف أيضاً.

الجدول (١)

توزيع المنشآت الصناعية في دول مجلس التعاون بحسب الدولة لسنة ٢٠١١

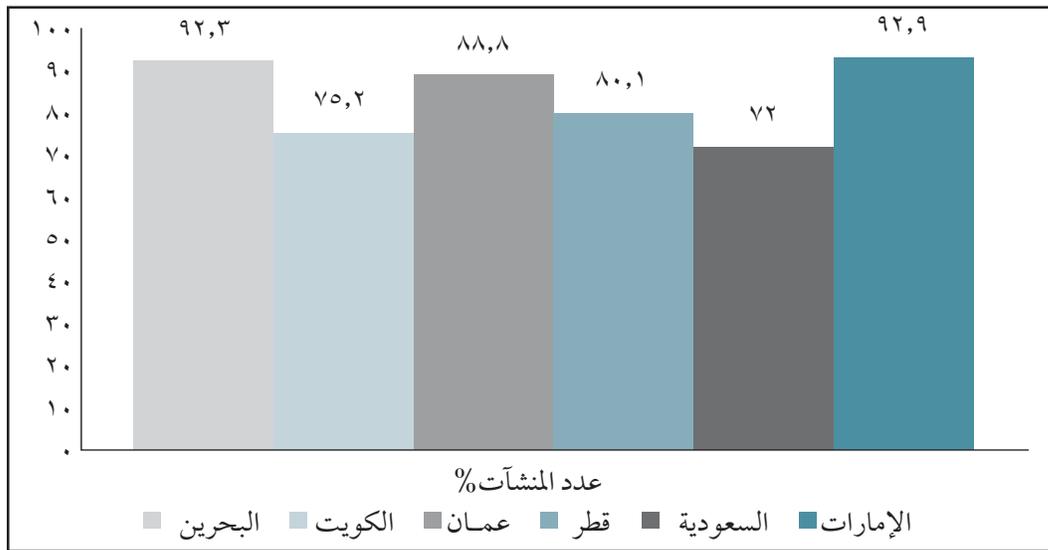
الدولة	عدد المنشآت		إجمالي الاستثمارات - مليون دولار		إجمالي القوى العاملة	
	صغيرة + متوسطة	النسبة إلى الإجمالي	صغيرة + متوسطة	النسبة إلى الإجمالي %	صغيرة + متوسطة	النسبة إلى الإجمالي %
البحرين	٧١١	٩٢,٣	٥١٥	٥,٩	٣٧٩٣٠	٦٦,٩
الكويت	٥٢٢	٧٥,٢	٨٤٦	٥,٨	٢٩٢٧٣	٣٤,٩
عمان	١١٩٢	٨٨,٨	١٠٨٣	٥,١	٤٢٢٩٦	٦٣,٣
قطر	٤٩٤	٨٠,١	٥٨٣	٠,٧	٢٧٧٨٣	٤٥,٩
السعودية	٣٧٢٢	٧٢,٠	٦٩٠٣	٤,٢	١٩٠٠٥٤	٢٩,٧
الإمارات	٤٨١٨	٩٢,٩	٢٨١٠	٨,٩	٢٤٢٠٤٩	٦٨,٥
المجموع	١١٤٥٩	٨٣,١	١٢٧٤٠	٣,٩	٥٦٩٣٨٥	٤٥,٢

المصدر: «إدارة معلومات الأسواق الصناعية»، (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، الدوحة، ٢٠١٢).

ملاحظة: الصناعات الصغيرة تمثل الاستثمارات التي تقل عن مليوني دولار والصناعات المتوسطة تمثل الاستثمارات التي تزيد على مليوني دولار وتقل عن ٦ ملايين دولار، والصناعات الكبيرة تمثل الاستثمارات التي تزيد على ٦ ملايين دولار.

الشكل (١)

نسبة عدد المنشآت الصغيرة والصناعات المتوسطة من الإجمالي في دول الخليج



المصدر: «إدارة معلومات الأسواق الصناعية».

الشكل (٢)

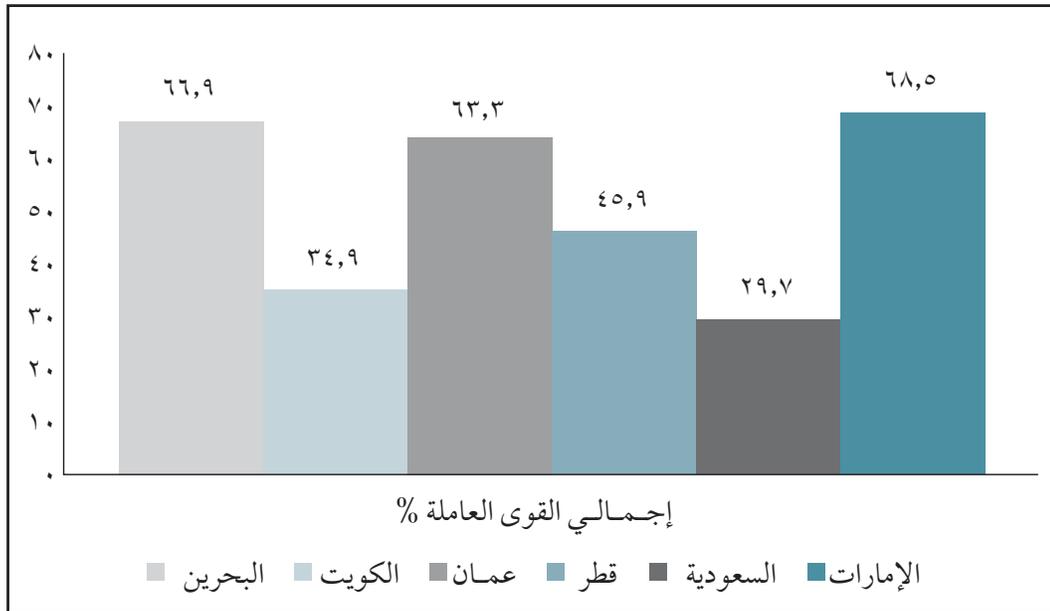
نسبة الاستثمار في الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة من إجمالي في دول الخليج



المصدر: «إدارة معلومات الأسواق الصناعية».

الشكل (٣)

نسبة القوى العاملة في الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة من إجمالي في دول الخليج



المصدر: «إدارة معلومات الأسواق الصناعية».

مفهوم الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة ومميزاتها

يختلف تعريف الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة ومفهومها من دولة لأخرى، وفقاً لاختلاف إمكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات الإنتاج الصناعي وعوامله، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توافر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور وتوزيع الدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح ونمط التنمية الصناعة القائمة فيها.

مع اختلاف التعاريف يصعب أحياناً التمييز بين الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة، إذ يكون الانتقال بينها تدريجياً. وبصفة عامة، حظيت الصناعات الصغيرة - على الرغم من التفاوت في تعريفها - بدرجة أكبر من الاهتمام والدراسة. وهناك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها. ويأتي تعريف الصناعات المتوسطة بطريقة غير مباشرة بناء على تعريف الصناعات الكبيرة، وبالتالي تغطي بالموقع المتوسط بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة، فثمة اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة للصناعة. ومن أكثر المعايير شيوعاً ما يلي:

- عدد العاملين، وهو يمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شيوعاً لسهولة القياس والمقارنة في الإحصاءات الصناعية، غير أن من عيوب هذا التعريف اختلافه بين دولة وأخرى، فضلاً عن أنه لا يأخذ بنظر الاعتبار التقنيات المتفاوتة المستخدمة في الإنتاج.

- حجم الاستثمار: يُعدّ حجم الاستثمار (رأس المال المستثمر) معياراً أساسياً في كثير من الدول للتمييز بين الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة والصناعات الكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط الصناعي من الناحية الكمية.

- قيمة المبيعات السنوية: يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز الصناعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق. وباختصار، فإن تعريف الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة يختلف من دولة لأخرى بحسب مستوى التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي؛ فالصناعة الصغيرة في الولايات المتحدة تختلف عن مثيلاتها في دولة نامية مثل البحرين. وهكذا نرى أن دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) تعتمد في أغلب الأحيان التعاريف التالية⁽⁴⁾:

• الصناعات المتناهية الصغر، وتتمثل في الصناعات الفردية التي تكون عادة بلا عمالة أو تشغل ٤ عمال على الأكثر.

• الصناعات الصغيرة جداً: تضم من ٥ عمال إلى ١٩ عاملاً.

• الصناعات الصغيرة: تضم من ٢٠ عاملاً إلى ٩٩ عاملاً.

• الصناعات المتوسطة: تضم من ١٠٠ عامل إلى ٤٩٩ عاملاً، وأحياناً تكون مقسمة إلى صنفين، يضم الأول من ٥٠ عاملاً إلى ١٩٩ عاملاً والثاني من ٢٠٠ عامل إلى ٤٩٩ عاملاً.

(4) «Small Business Size Standards.» (U. S. Small Business Administration, 2012). On the Web: <<http://www.sba.gov/category/navigation-structure/contracting/contracting-officials/size-standards>>.

• الصناعات الكبيرة: تضم أكثر من ٥٠٠ عامل، وفي بعض الأحيان تضم الصناعات الكبيرة جداً أكثر من ١٠٠٠٠ عامل .

وعلى عكس دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، لا تجتمع الدول النامية على تعريف موحد ودقيق للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة. وتشير إحدى الدراسات إلى أن الصناعة تُعدّ صغيرة إذا كانت تشغل أقل من ٦ عمال، بينما تُعدّ الصناعة التي تضم من ١٠ عمال إلى ٢٥ عاملاً أو حتى ١٠٠ عامل صناعة متوسطة، وتُعدّ الصناعة التي تضم أكثر من ١٠٠ عامل صناعة كبيرة في بعض الدول الأقل نمواً^(٥).

أما بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها تستخدم معيار العمالة عموماً للتمييز بين الصناعات، ولكنها تختلف في تحديد فئات العمالة لكل منها. وقد تبنت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية معيار رأس المال للتمييز بين هذه الصناعات، إذ اعتبرت فئة الصناعات الصغيرة بأنها تلك التي يبلغ متوسط رأس المال المستثمر في كل مصنع منها أقل من مليوني دولار. أما الصناعات المتوسطة، فتتمثل في المنشآت التي يستثمر كل منها أكثر من مليوني دولار وأقل من ٦ ملايين دولار، بينما تُعدّ الصناعات كبيرة إذا بلغ رأس المال المستثمر فيها ٦ ملايين دولار فأكثر.

خلاصة القول، إن الدول الصناعية والدول النامية تختلف في تعريف الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة بينهما؛ فالصناعات التي تُعتبر متوسطة في الدول النامية تُعدّ صغيرة في الدول الصناعية، كما أن الصناعات الكبيرة في الدول النامية تُعدّ متوسطة في الدول الصناعية. وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة، درج عدد كبير من الدول المتقدمة والدول النامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية التي تعرّف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل فيها أقل من ١٠ عمال، والصناعات المتوسطة التي يعمل فيها ما بين ١٠ عمال و ٩٩ عاملاً، وما يزيد على ٩٩ عاملاً يُعدّ صناعات كبيرة.

مميزات الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة

تقدم الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة الكثير من المميزات التي يمكن تلخيصها بالآتي:

- سهولة تأسيسها نظراً إلى عدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة.
- إتاحة فرص عمل برؤوس أموال أقل.
- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلاً من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.
- تُعدّ هذه الصناعات صناعات مغذية لغيرها من الصناعات، ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي.
- لا تحتاج إلى مستويات عالية من التدريب.

(5) European commission, «Recommendation 2003/361/EC: SME Definition», (6/5/2003), on the web: <http://ec.europa.eu/enterprise/enterprise_policy/sme_definition/index>.

- توفر منتجات هذه الصناعات جزءاً مهماً من حاجات السوق المحلية، وهو ما يقلل من الاستيراد.
- تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة، بعيداً عن الروتين.

الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة

بقيت القناعات بأهمية الصناعات الكبيرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي مهيمنة على الفكر الاقتصادي حتى منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين. لكن سرعان ما تغيرت هذه القناعات في منتصف السبعينيات مع ظهور كتاب *Small is Beautiful* ^(٦)، فما عادت هذه الصناعات تمثل رمزاً للتصنيع والتطور التقني والنمو الاقتصادي؛ فمنذ مطلع منتصف السبعينيات من القرن الماضي، تضاعف عدد المشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة في الدول الصناعية والدول النامية؛ فعلى سبيل المثال باتت المشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة تمثل نسبة تجاوزت ٩٠ في المئة من عدد المشاريع الاقتصادية الموجودة في العالم، وتشغل ما بين ٥٠ و ٦٠ في المئة من إجمالي قوة العمل. كما توفر الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة نحو ٧٠ في المئة من فرص العمل في دول الاتحاد الأوروبي. وفي منطقة شرق آسيا ودول المحيط الهادئ، تشكل المشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة ما يزيد على ٩٥ في المئة من إجمالي المشاريع التي تستقطب ما بين ٣٥ في المئة و ٨٥ في المئة من إجمالي قوة العمل. أما في الهند، فتستوعب الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة حوالى ٥٠ في المئة من إجمالي العمالة الصناعية، وفي إيطاليا ٨١ في المئة، وفي بيرو ٦٠ في المئة، وفي سنغافورة ٣٥ في المئة من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي. وهي أيضاً تساهم بما يزيد على ٧٠ في المئة من الإنتاج العالمي للسلع والخدمات، وتمثل القوى المحركة للإبداع والابتكار في فروع الإنتاج المختلفة ^(٧).

تشير دراسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ^(٨) إلى أن الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة قد تساهم بنحو ٢٥ إلى ٣٥ في المئة من الصادرات العالمية للمواد المصنعة. وتشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى أن معدل مساهمة الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالى ٢٦ في المئة من إجمالي الصادرات. وتحتل الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة الإيطالية المركز الأول بنحو ٥٣ في المئة، تليها الدنمارك وسويسرا بنحو ٤٦ في المئة و ٤٠ في المئة على التوالي، ثم السويد بنحو ٣٠ في المئة، وفرنسا وهولندا ٢٦ في المئة. أما في اليابان، فإن مساهمة الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة لا تتجاوز ١٣,٥ في المئة. من ناحية أخرى، بلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جداً، إذ بلغت ٦٠ في المئة في الصين، و ٥٦ في المئة في تايوان، و ٤٠ في المئة في كوريا الجنوبية.

(6) Ernst Friedrich Schumacher, *Small Is Beautiful; Economics as if People Mattered*, Harper Torchbooks; 1778 (New York: Harper and Row, 1973).

(٧) عبد الحفيظ محفوظ الزلعي، «تمويل المشروعات الصغيرة: آلية لمكافحة الفقر والبطالة»، بحوث اقتصادية عربية، السنة ٩، العدد ١٩ (ربيع ٢٠٠٠).

(8) United Nations Development Programme (UNDP), «The Enabling Environment for SED,» (2004), on the Web: <www.undp.org/edu/guide >.

تتضح مما سبق أهمية الدور الاستراتيجي الذي تقوم به تلك الصناعات في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة صناعياً، من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك من خلال توفير فرص التوظيف، لأن الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة تعتمد على الاستخدام الكثيف لعنصر العمالة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛ فهي تؤدي دوراً مهماً في إيجاد فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر؛ إذ إنها كثيراً ما توفر فرص عمل في مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة، وخصوصاً من النساء اللاتي يفتقرن إلى مصادر بديلة للدخل.

كما تساهم الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية التي تستخدم العمالة بكثافة، بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توسع نشاط تلك الصناعات في الأسواق غير الرسمية، أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها الصناعات الكبيرة^(٩).

تدعم الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة أيضاً؛ فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتساهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالدينامية والمرونة وتترابط فيها الشركات الصغيرة والشركات المتوسطة. وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من الصناعات الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها، وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الريف والحضر.

خصائص الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

يشكل عدد المصانع العاملة في مجال الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في دول مجلس التعاون نسبة كبيرة من إجمالي عدد المصانع العاملة في مجال الصناعات التحويلية. وبحسب البيانات المتاحة لدى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، بلغت نسبتها في سنة ٢٠١١ نحو ٨٣ في المئة من إجمالي عدد المصانع العاملة في مجال الصناعات التحويلية، واحتلت دولة الإمارات المركز الأول، بنسبة ٩٣ في المئة تقريباً، تلتها مملكة البحرين بنسبة ٩٢ في المئة، ثم سلطنة عمان بنسبة ٨٩ في المئة، فدولة قطر بنسبة ٨٠ في المئة، ثم دولة الكويت بنسبة ٧٥ في المئة، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة ٧٢ في المئة. ويُذكر أن نسبة المصانع العاملة الصغيرة في دول المجلس بلغت في سنة ٢٠١١ نحو ٦٧ في المئة، بينما بلغت نسبة المصانع المتوسطة ١٦ في المئة، أما الكبيرة فبلغت نسبتها ١٧ في المئة من مجمل عدد المصانع في دول المجلس، البالغ عددها في سنة ٢٠١١ نحو ١٣٧٨٢ مصنعاً (الجدول ٢).

تُعتبر تجربة سلطنة عمان في الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة من التجارب المهمة؛ إذ وضعت خطط استراتيجية لتنمية المنشآت، وذلك من طرف وزارة الصناعة العمانية التي تُعنى أيضاً بتنفيذ العمل

(٩) «دور الصناعات الصغيرة في التنمية»، ندوة نظمها معهد التخطيط القومي ومؤسسة فريدريش ايبيرت، القاهرة، ١٩-٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.

ورسم الخطط الاستراتيجية، وذلك من خلال برنامج «ضمان القروض» الذي يقدمه بنك التنمية العماني بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، بهدف تمويل الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية. مع كل البرامج والتطورات التي جرت في دول مجلس التعاون الخليجي بغية دعم الصناعات ومساندتها، فما زالت هذه الصناعات تواجه عددًا من التحديات، من أبرزها صعوبات التمويل وعدم توافر المعلومات الكافية، وعدم توافر العمالة المدربة، وصغر حجم السوق، والضمانات البنكية المرتفعة، وقلة برامج البحث والتطوير، وانفتاح السوق على الاستيراد من الخارج. بناء على ذلك، فإن من الضرورة بمكان وجود مركز كي تطور الحكومة المشاريع والمنتجات، وعدم تركيز الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة والمصانع في منطقة معينة. ويجب أن تقوم الحكومة بإنشاء المراكز التثقيفية وإنشاء برامج إعلامية متخصصة وبرامج تدريبية^(١٠).

تجدر الإشارة إلى أن الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة ركزت أنشطتها بصورة أساسية في مجال السلع الاستهلاكية، وفي نطاق الصناعات الإحلالية. ومع التوسع في عدد المصانع والطاقت الإنتاجية لهذه الصناعات وضيق السوق المحلية، أصبح لديها فرص كثيرة للتصدير، وهنا لا بد من التعرف إلى طبيعة الأنشطة الصناعية التي تعمل بها هذه الصناعات لتحديد آفاق السلع الصناعية المنتجة والممكن تصديرها إلى الأسواق الخارجية^(١١).

يتضح من تحليل الهيكل الإنتاجي للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة المتاح في قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية لسنة ٢٠١٢ ما يلي :

- تشكّل الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة النسبة الغالبة من عدد المصانع العاملة في مجال الصناعات الغذائية والمشروبات، وفي صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، وفي صناعات الورق والأخشاب والأثاث، وفي الصناعات البلاستيكية والجلدية، ومواد البناء، وفي صناعات فبركة المعادن وتشكيلها، والمعدات الكهربائية، وأقل من ذلك في صناعات الأدوية، وفي الصناعات المعدنية الأساسية. فقد حازت المصانع العاملة في هذه الصناعات نحو ٧٩ في المئة من إجمالي عدد المصانع العاملة في صناعة المواد الغذائية في دول مجلس التعاون، وحوالي ٧١ في المئة في صناعة المشروبات، ونحو ٨٣ في المئة في صناعة المنسوجات، و٩٦ في المئة في صناعة الملابس الجاهزة، و٩٤ في المئة في صناعة الأخشاب، و٩٤ في المئة في صناعة الأثاث، و٧٩ في المئة في صناعة الورق، و٨٤ في المئة في صناعات المطاط والبلاستيك، و٨١ في المئة في صناعة مواد البناء. كما بلغت نسبتها العددية نحو ٤٦ في المئة في صناعة الأدوية، و٥٤ في المئة في صناعة المعادن الأساسية (انظر الجدول (٣) والأشكال (٤) و(٥) و(٦)).

- ومن حيث تركز الاستثمارات، كان أعلاها في صناعة الجلود والمنتجات الجلدية التي بلغت نسبتها نحو ٥٣,٥ في المئة من إجمالي استثمارات المصانع العاملة في هذا النشاط في دول مجلس التعاون، تلتها صناعة الملابس الجاهزة بنسبة ٤٨ في المئة، ثم صناعة الأثاث بنسبة ٤٧ في المئة، ثم صناعة الأخشاب ومنتجاتها، ثم بقية الصناعات بنسب تقل عن ذلك.

(١٠) أبوبكر عابدين بدوي، الاستخدام في القطاع غير النظامي والمشروعات الصغيرة (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر ١٩٩٦).

(١١) محمود زايد، دور الصندوق الإنمائي للتنمية في مواجهة مشكلة البطالة (القاهرة: الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠٠٧).

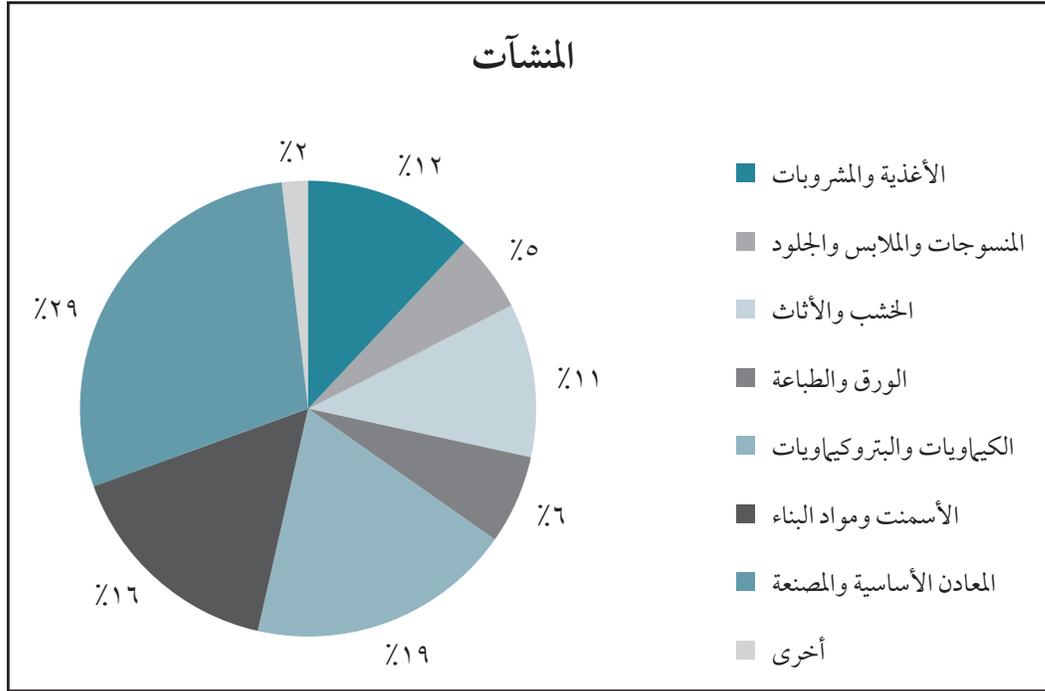
الجدول (٢)

الصناعات القائمة في دول مجلس التعاون، ٢٠١١

الفاآت الصناعية	عدد المنشآت	%	إجمالي الاستثمار - مليون دولار	%	إجمالي القوى العاملة	%
البحرين						
الصناعات الصغيرة	٦٣٩	٨٣,٠	٢٥٢	٢,٩	٢٦٥٢٧	٤٦,٨
الصناعات المتوسطة	٧٢	٩,٤	٢٦٣	٣,٠	١١٤٠٣	٢٠,١
الصناعات الكبيرة	٥٩	٧,٧	٨٢٢٦	٩٤,١	١٨٧٨٨	٣٣,١
المجموع	٧٧٠	١٠٠	٨٧٤٠	١٠٠	٥٦٧١٨	١٠٠
الكويت						
الصناعات الصغيرة	٣٦٣	٥٢,٣	٢٧٥	١,٩	١٤١٧٣	١٦,٩
الصناعات المتوسطة	١٥٩	٢٢,٩	٥٧١	٣,٩	١٥١٠٠	١٨,٠
الصناعات الكبيرة	١٧٢	٢٤,٨	١٣٨٥٧	٩٤,٢	٥٤٧١٢	٦٥,١
المجموع	٦٩٤	١٠٠	١٤٧٠٢	١٠٠	٨٣٩٨٥	١٠٠
عمان						
الصناعات الصغيرة	١٠٢٣	٧٦,٢	٤٧٩	٢,٣	٢٩٦٣٨	٤٤,٤
الصناعات المتوسطة	١٦٩	١٢,٦	٦٠٤	٢,٩	١٢٦٥٨	١٩,٠
الصناعات الكبيرة	١٥١	١١,٢	٢٠٠٤٦	٩٤,٩	٢٤٤٧٨	٣٦,٧
المجموع	١٣٤٣	١٠٠	٢١١٢٩	١٠٠	٦٦٧٧٤	١٠٠
قطر						
الصناعات الصغيرة	٣٩٠	٦٣,٢	٢٢٧	٠,٣	١٧٥٣٧	٢٩,٠
الصناعات المتوسطة	١٠٤	١٦,٩	٣٥٦	٠,٤	١٠٢٤٦	١٦,٩
الصناعات الكبيرة	١٢٣	١٩,٩	٨٠٦٧٣	٩٩,٣	٣٢٧٦٨	٥٤,١
المجموع	٦١٧	١٠٠	٨١٢٥٦	١٠٠	٦٠٥٥١	١٠٠
السعودية						
الصناعات الصغيرة	٢٤٢٢	٤٦,٩	٢٢٩٥	١,٤	٩١٠٥٢	١٤,٢
الصناعات المتوسطة	١٣٠٠	٢٥,١	٤٦٠٨	٢,٨	٩٩٠٠٢	١٥,٥
الصناعات الكبيرة	١٤٤٧	٢٨,٠	١٥٩٢٠٠	٩٥,٨	٤٤٩٢٤٨	٧٠,٣
المجموع	٥١٦٩	١٠٠	١٦٦١٠٤	١٠٠	٦٣٩٣٠٢	١٠٠
الإمارات						
الصناعات الصغيرة	٤٤١٤	٨٥,١	١٣٦٥	٤,٣	١٩٤٨٤٣	٥٥,١
الصناعات المتوسطة	٤٠٤	٧,٨	١٤٤٥	٤,٦	٤٧٢٠٦	١٣,٤
الصناعات الكبيرة	٣٧١	٧,١	٢٨٦٩٣	٩١,١	١١١٥١١	٣١,٥
المجموع	٥١٨٩	١٠٠	٣١٥٠٣	١٠٠	٣٥٣٥٦٠	١٠٠
مجلس التعاون						
الصناعات الصغيرة	٩٢٥١	٦٧,١	٤٨٩٢	١,٥	٣٧٣٧٧٠	٢٩,٦
الصناعات المتوسطة	٢٢٠٨	١٦,٠	٧٨٤٧	٢,٤	١٩٥٦١٥	١٥,٥
الصناعات الكبيرة	٢٣٢٣	١٦,٩	٣١٠٦٩٥	٩٦,١	٦٩١٥٠٥	٥٤,٨
المجموع	١٣٧٨٢	١٠٠	٣٢٣٤٣٤	١٠٠	١٢٦٠٨٩٠	١٠٠

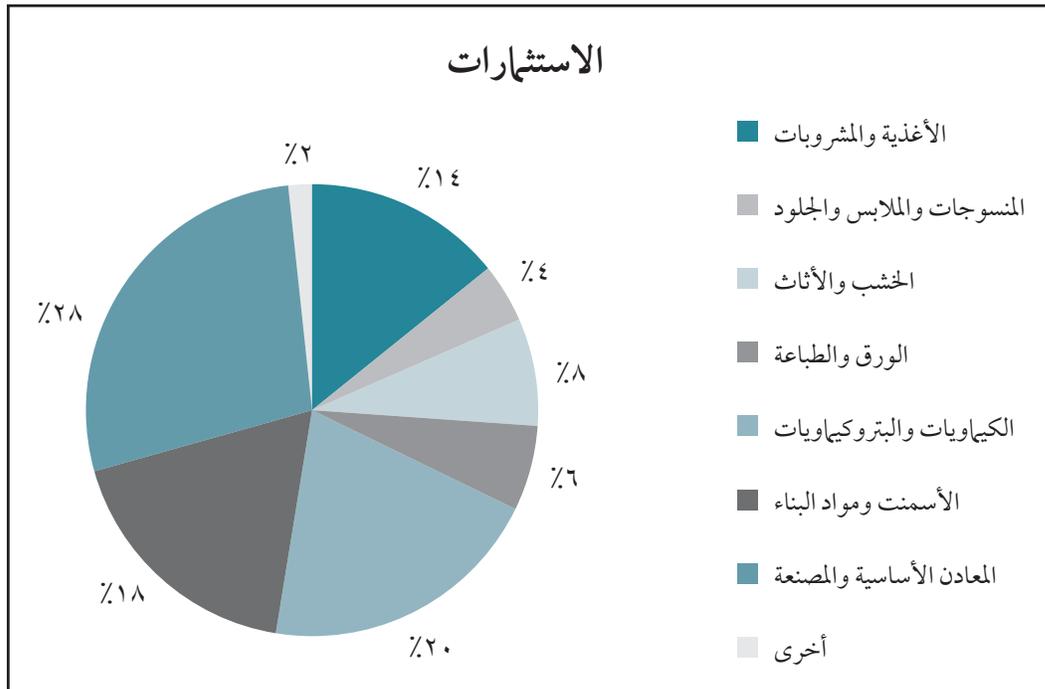
المصدر: «إدارة معلومات الأسواق الصناعية».

الشكل (٤)



المصدر: «إدارة معلومات الأسواق الصناعية».

الشكل (٥)



المصدر: «إدارة معلومات الأسواق الصناعية».

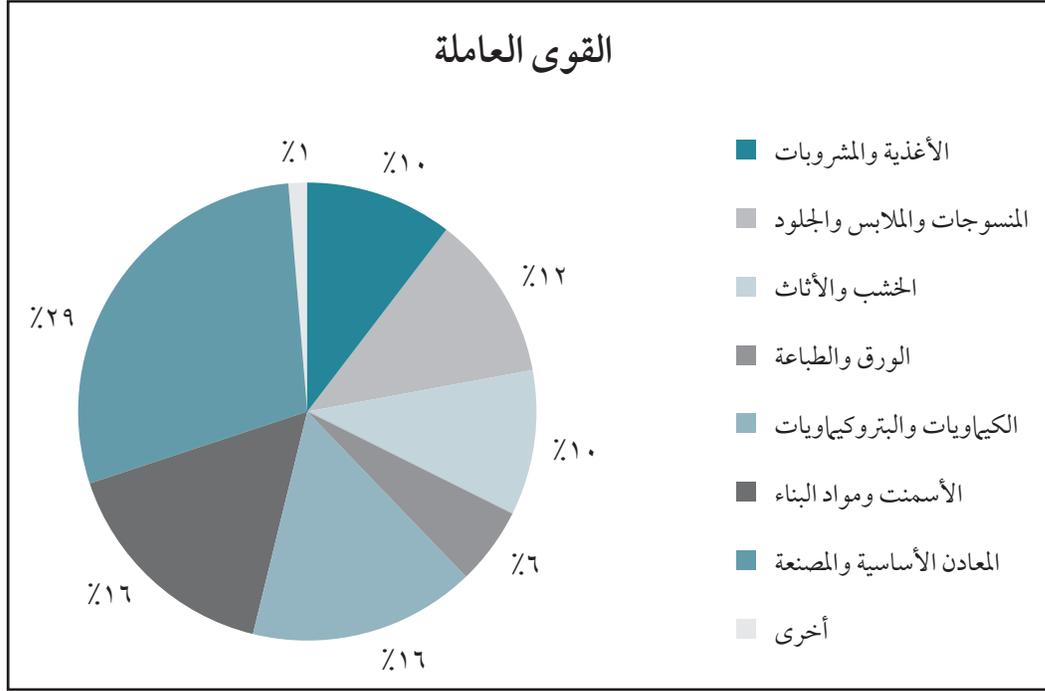
الجدول (٣)

توزيع المنشآت الصناعية الصغيرة والمنشآت الصناعية المتوسطة في دول مجلس التعاون بحسب النشاط الصناعي، ٢٠١١

إجمالي القوى العاملة		إجمالي الاستثمارات مليون دولار		عدد المنشآت		التصنيف الصناعي حسب ISIC 4 INDUSTRIAL ACTIVITIES
النسبة إلى الإجمالي %	صغيرة + متوسطة	النسبة إلى الإجمالي %	صغيرة + متوسطة	النسبة إلى الإجمالي %	صغيرة + متوسطة	
٣٣,٨١	٤٧٤٢٠	١١,١٠	١٤٨٧	٧٩,٠٢	١١٩٤	١٠ - صناعة المنتجات الغذائية
٢٤,٦٤	١١٧٧٧	٩,٨٣	٣١٢	٧٠,٥٤	١٨٢	١١ - صناعة المشروبات
١٠٠,٠٠	١٥٥	١٠٠,٠٠	٦	١٠٠,٠٠	٢	١٢ - صناعة منتجات التبغ
٤٢,٠٤	٩٤٩٧	١٣,٩١	٢٠٨	٨٢,٩٢	١٩٩	١٣ - صناعة المنسوجات
٩٠,٤٩	٥٤٣٠٢	٤٨,١٥	٢٢١	٩٦,٠٨	٣٤٣	١٤ - صناعة الملابس
٦٢,٦١	٣٥٠١	٥٣,٤٥	١٢٣	٨٨,٥٧	٩٣	١٥ - صناعة الجلود ومنتجاتها
٨١,٩٨	١٨٠٨٨	٤٠,٦٥	٢٤٣	٩٣,٨٥	٣٦٦	١٦ - صناعة الخشب والمنتجات الخشبية
٣٨,٩٩	١٢٣٤٧	١٢,١٠	٣٥٦	٧٨,٦٥	٢٩١	١٧ - صناعة الورق ومنتجاته
٦٠,٠٠	١٩٠٤٦	٢٢,٦٧	٤٣١	٨٨,٤٥	٤٤٤	١٨ - الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة
١٤,٩٤	٦٣٣٨	٠,٤٠	١٩٨	٦٦,٠٩	١٥٢	١٩ - صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة
٢٩,٨٧	٢٩٧٩٦	٠,٧٥	١٠٣٢	٧٦,٢٦	٨٠٣	٢٠ - صناعة المواد والمنتجات الكيماوية
١٤,٠٠	١٢١١	٣,٢٣	٤٢	٤٦,١٥	١٨	٢١ - المنتجات الصيدلانية الأساسية والتحضيرات الصيدلانية
٥٠,٣٠	٥٣١٢٩	١٧,٢٦	١٣٣٢	٨٣,٦٩	١١٧٥	٢٢ - صناعة منتجات المطاط واللدائن
٤٤,٥٩	٩١١٩٤	٧,٥٢	٢٣٠٧	٨١,١٣	١٨٣١	٢٣ - صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)
١٨,٧٥	١٠٩٧٦	٠,٥٧	٢٤٣	٥٤,١٠	١٤٥	٢٤ - الصناعات الأساسية للمعادن
٥٨,١٢	١٠٢٨٠٥	٢١,٩١	١٩٣٨	٨٩,٠٩	٢١١٤	٢٥ - صناعة المنتجات المعدنية (عدا الماكينات والمعدات)
٣٢,٨٠	١٨٨٤	١٥,٧٥	٦٥	٨٢,٥٤	٥٢	٢٦ - المنتجات الكمبيوترية والإلكترونية والبصرية
٣٦,٥٨	١٨٩٣٦	٩,٨١	٥١٩	٧٨,٦٧	٣٩١	٢٧ - صناعة المعدات الكهربائية
٤٣,٦٠	١٥٤١٥	١٩,٢٤	٤٢٧	٨٢,٠٦	٣١١	٢٨ - صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر
٥٠,٤٩	٨٥٨١	٢٠,٧٤	٢٣٤	٨٤,٢٦	١٨٢	٢٩ - صناعة الحاسب الآلي والمنتجات الإلكترونية والبصرية
٢٠,٢٥	٤١٣٣	٠,٧٤	٧٤	٨٨,٦٤	٧٨	٣٠ - صناعة معدات النقل الأخرى
٧٧,٠٤	٤٠١٢٩	٤٦,٦٥	٧١٦	٩٣,٨٥	٨٧٠	٣١ - صناعة الأثاث
٤٦,٢٢	٧٧٨٩	٢٣,٢٢	٢١٦	٨٨,٨٠	٢١٤	٣٢ - صناعة المنتجات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر
٢٧,٣٩	٩٣٦	٥,٤٨	١٢	٧٥,٠٠	٩	٣٣ - إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات
٤٥,٢	٥٦٩٣٨٥	٣,٩	١٢٧٤٠	٨٣,١	١١٤٥٩	المجموع

ملاحظة: الصناعات الصغيرة تمثل الاستثمارات البالغة أقل من مليوني دولار؛ الصناعات المتوسطة تمثل الاستثمارات التي تزيد على مليوني دولار وتقل عن ٦ ملايين دولار؛ الصناعات الكبيرة تمثل الاستثمارات التي تزيد على ٦ ملايين دولار.
المصدر: «إدارة معلومات الأسواق الصناعية».

الشكل (٦)



المصدر: «إدارة معلومات الأسواق الصناعية».

ومن حيث تركزات العمالة، فقد استأثرت صناعة الملابس الجاهزة بنسبة ٩٠,٥ في المئة من عدد العاملين في هذه الصناعة، و ٨٢ في المئة في صناعة المتوجات الخشبية، و ٧٧ في المئة في صناعة الأثاث، و ٦٣ في المئة في صناعة الجلود والمتوجات الجلدية، و ٥٨ في المئة في صناعة المتوجات المعدنية المصنعة.

دور الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في دعم الصادرات وتميئتها في دول المجلس

تشير إحصاءات الصادرات وإعادة الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي سنة ٢٠١٠ إلى حدوث زيادات ملحوظة في القيمة المطلقة للصادرات الصناعية غير النفطية لدول المجلس، بما فيها الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة؛ فقد زادت من حوالي ٢٠,٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٠ إلى نحو ١٣١,٣ مليار دولار سنة ٢٠١٠، أي إنها تضاعفت أكثر من ست مرات خلال هذه الفترة، إلا أنها مازالت تشكل نسبة محدودة من إجمالي الصادرات، إذ بلغت قرابة ٢٠ في المئة سنة ٢٠١٠، مرتفعة من ١١,٦ في المئة سنة ٢٠٠٠، وذلك بسبب استمرار هيمنة قطاع النفط على هيكل الصادرات، مع تراجع هذه الهيمنة نسبياً في السنوات الأخيرة.

وتشكّل الصادرات وإعادة الصادرات الصناعية الخليجية عموماً نسبة تقدّر بنحو ٦٧,٧ في المئة من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لسنة ٢٠١٠. ومن المؤكد حدوث ازدياد في نسبة هذه المساهمة خلال الفترة القليلة المقبلة بسبب إقامة وتشغيل عدد من مشاريع صناعية كبيرة في دول مجلس التعاون، في مجالات تسييل الغاز، والبتروكيمياويات، والحديد والصلب، والألومنيوم، والأسمنت، وغيرها.

ومن تحليل واقع التركيب السلعي للصادرات الخليجية سنة ٢٠١٠، يتضح لنا أن هناك هيمنة واضحة للصناعات الكبيرة على مكونات الصادرات، وهذا يعود إلى أن معظم الصناعات الكبيرة أنشئت بأحجام اقتصادية كبيرة، بينما هناك محدودية في الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية لاستخدام هذه المنتجات واستهلاكها، لذا يتجه معظمها نحو التصدير، مثال ذلك الغاز المسال، والأسمدة الكيماوية، والبتروكيمياويات، والألومنيوم، والحديد والصلب. في المقابل، فإن النسبة العظمى من منتجات الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة هي بالأصل ذات صفة إحلالية استهلاكية، والقليل منها يتجه نحو التصدير الذي يزداد باستمرار نتيجة التوسع في الطاقات الإنتاجية، وسياسات دعم الصادرات وتشجيعها.

تجدر الإشارة إلى أن الصادرات الصناعية (من دون إعادة الصادرات) لدول مجلس التعاون لسنة ٢٠١٠ بلغت نحو ٧١ مليار دولار تقريباً، منها حوالي ٤,٣ مليارات دولار هي صادرات الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة، أي بنسبة ٦ في المئة تقريباً. إلا أن هذه النسبة تختلف من دولة لأخرى، فقد تراوحت نسبتها بين ١٦-١٨ في المئة في كل من عمان وقطر والبحرين، ونحو ٤,٧ في المئة في الكويت، وحوالي ٥ في المئة في الإمارات، ونحو ٣ في المئة في السعودية.

وتتكون صادرات الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في دول مجلس التعاون عموماً من الصناعات الغذائية كمنتجات المخازن والمأكولات الخفيفة، والعصائر والساكر والشوكولا ومياه الشرب المعبأة والمشروبات الغازية، كما تشمل كميات متوسطة من الأدوية والدهانات والعطور ومستحضرات التجميل، ومستحضرات الغسيل، وقسماً كبيراً من المنتجات البلاستيكية، والجلود المدبوغة، والمناديل الورقية والصحية، والملابس الجاهزة، والأثاث الخشبي، ومنتجات الألياف الزجاجية والحلي والمجوهرات وبعض المنتجات المعدنية المصنعة، وبعض المعدات والأجهزة الكهربائية، وغير ذلك من منتجات.

المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في دول المجلس

تواجه الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة بعض المشكلات والصعوبات التي تحدّ من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية. وتتمثل أهم هذه الصعوبات في ما يلي:

صعوبات تسويقية وإدارية

تختلف الصعوبات التسويقية باختلاف نوع المشروع وطبيعة النشاط الذي يمارسه، وتتمثل أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المشاريع الصناعية في هذا المجال في ما يلي:

• انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المشاريع الصناعية، وهو ما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلية والسوق الخارجية وأذواق المستهلكين، بالإضافة

إلى مشكلات ارتفاع تكاليف النقل، وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات، وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية^(١٢).

• عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والمستهلك الخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشاريع، فضلاً عن ضيق نطاق السوق المحلية، ونقص الكفاءات والخبرات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية، خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين.... إلخ. الأمر الذي يضر بقدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها.

• عدم توافر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، وهو ما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية باتباع سياسات إغراقه لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، وهو ما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.

• عدم اتباع الأساليب الحديثة في الإدارة، حيث يسود في إدارة هذه الصناعة نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها، بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في المشروع.

• يعاني معظم الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة ضعفاً في بيئة الأعمال وعدم معرفتها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة، كالسجلات التجارية والصناعية، وهو ما يؤدي إلى إضاعة الوقت في إنجاز معاملاتها^(١٣).

• نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه الصناعات، خصوصاً في ما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة، وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية، وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

صعوبات فنية

تعتمد الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة عادة، كما سبق القول، على قدرات أصحابها وخبراتهم في العمل بصفة رئيسية. كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعد على تحسين جودة منتجاتها، بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية. كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية معتمدة، ولكنها في أغلب الأحوال تعتمد على خبرة أصحاب هذه

(١٢) راحول دومالي وأمبلا سابكانين، «تطبيق مبادئ النظام المصرفي الإسلامي على التمويل البالغ الصغر مذكرة فنية»، (دراسة لحساب المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ٢٠١١).

(١٣) «التنمية وتحديات المستقبل للقرن الحادي والعشرين ودور الصندوق الاجتماعي للتنمية»، (ندوة، الإسكندرية، شباط/ فبراير ١٩٩٨).

المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في أحيان كثيرة.

صعوبات تمويلية

- تواجه هذه المشاريع الصناعية بعض الصعوبات التمويلية التي يمكن تلخيصها في ما يلي:
 - تعتمد هذه المشاريع الصناعية في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي، وهي بالتالي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها.
 - نظرًا إلى أن الكيانات القانونية لهذه المشاريع الصناعية تكون في الغالب مؤسسات فردية، فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأوراق المالية، أو إصدار سندات للاقتراض.
 - تواجه هذه المشاريع الصناعية مشكلات تمويلية ترجع إلى تردد القطاع المصرفي في منح هذه المؤسسات قروضًا ائتمانية ما لم تقدم تلك المؤسسات ضمانات كافية^(١٤).
 - إن التمويل المتاح لهذه المؤسسات في بعض الأحيان يُعتبر غير مناسب لحاجاتها التمويلية نظرًا إلى انخفاض مدة الائتمان أو إلى عدم كفايته وارتفاع سعر الفائدة.
- إن التمويل هو روح الصناعات، والكثير من اقتراحات المشاريع الصناعية الواعدة والأفكار لا ترى النور لعدم الحصول على التمويل المناسب؛ فمن دون توفير السيولة اللازمة لن ينجح أي مشروع، وخصوصًا في المراحل الأولية. لذا، سنسلط الضوء هنا على أهم عوائق التمويل الموضوعية من جانب المصارف الخليجية.

أهم عوائق تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة في المصارف

تُعتبر عملية تمويل المصارف الخليجية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة ذات أهمية كبيرة، وهي تتطلب إزالة عوائق السياسات التنظيمية في المصارف، ودعم تنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة عمليًا، حيث تخضع عملية النمو الاقتصادي أو إطلاق أي برنامج للإصلاح الاقتصادي لدعم المشاريع الصناعية الصغيرة لعدد كبير من التأثيرات، أهمها: النظام المصرفي القائم والسياسات الحكومية الصارمة في التحكم في معدلات الفائدة، وضعف المنافسة ومحدوديتها في النظام المصرفي التجاري، وهذه من صفات الاقتصاديات في العالم الثالث، حيث إن المصرف المركزي التابع للدولة يسيطر في الغالب على هذا النظام.

ولكن لا بد في النهاية من أن تضع المصارف الكبرى سياسات وتدابير مساعدة لدعم تلك المشاريع الصناعية، وأن تبادر، طبقًا لمهامها وصلحياتها، إلى اتخاذ جميع التدابير المالية من أجل مساعدة المشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة ودعمها مهما تكن طبيعتها القانونية، سواء تعلق الأمر بمشروع إنتاج السلع أو بالخدمات.

(١٤) دوالي وسابكانين، «تطبيق مبادئ النظام المصرفي الإسلامي».

كما أن على المصارف أن تضع مشروع تمويل وإقراض المشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة المحلية ضمن استراتيجيتها الرامية إلى تلبية حاجات السوق، واتخاذ القرار المالي الذي يخدم المصرف ويساهم في تحسين مركزه^(١٥).

إن الخطر الذي تواجهه المصارف في عملية الإقراض يعرّف ببساطة، من وجهة نظر المصارف، بأنه الخطر الذي يأتي من تعذر القيام بالالتزامات المالية تجاه المصرف في المواعيد المحددة، وكما تم الاشتراط أو التوافق عليها في العقد بين الطرفين. وفي أسوأ الظروف والسيناريوات، فإن المقترض يعلن الإفلاس، والمصرف يفقد أو يخسر مبالغ مالية صغيرة أو كبيرة. وهنا قد يتعين على المصرف أن يطلب من صاحب المشروع ضمانات تتمثل في رهن الأصول الثابتة للمشروع إن وجدت، أو رهن نشاط تجاري آخر يملكه مقدم القرض إن وجد، أو رهن أسهم مسجلة في سوق الأوراق المالية، أو أن يقدم صاحب المشروع كفيلاً يثق المصرف به ليكفله في حال عدم تمكنه من سداد قيمة القرض، أو أي ضمانات أخرى يمكن أن يجدها المصرف من أجل تخفيف خسائره. ومن خلال الندوة التعريفية التي نظّمها صندوق العمل بشأن «برامج الدعم المقدمة من صندوق العمل للمؤسسات الصغيرة والصناعات المتوسطة»، والتي عُقدت بتاريخ ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٨، تم بيان أن الصندوق يعمل بصدد مساعدة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة للحصول على ضمانات تؤهلها للحصول على التمويل المالي من المؤسسات المالية، كما أنه يضمن ما نسبته ٥٠ في المئة من قيمة القرض التمويلي ضمن شروط محددة.

الاستنتاجات والتوصيات

إن قضية تنمية الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة وتطويرها تحتل أهمية كبيرة لدى صنّاع القرار الاقتصادي في جميع الدول المتقدمة والدول النامية، وخصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي التي تسعى إلى توسيع وتنويع مصادر دخلها وهيكلها الإنتاجية. وتتجسد أهمية الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة بدرجة أساسية في قدرتها على توليد وتوطين فرص العمل المنتج بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي أضحت أغلبية دول مجلس التعاون الخليجي تعانيها.

وقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتوجيه مزيد من الاهتمام إلى الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في العقدين المنصرمين، وهو الاهتمام الذي تمثّل في اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات المشجعة، منها حاضنات المشاريع الصغيرة وصناديق تنمية مشاريع الشباب، وتأسيس شركات لتطوير مناطق صناعية تُخصّص للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة. ويشير أحدث الإحصاءات المتاحة إلى أن عدد المصانع العاملة في نطاق الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة سنة ٢٠١١ شكّل نحو ١, ٨٣ في المئة من إجمالي عدد المصانع التحويلية في دول مجلس التعاون، وأنه استوعب ٩, ٣ في المئة من إجمالي الاستثمارات الموظفة في هذا القطاع، وقام بتشغيل ٢, ٤٥ في المئة من حجم العمالة الصناعية الإجمالية .

(١٥) المصدر نفسه.

تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن دول مجلس التعاون بذلت الكثير من الجهود لدعم القطاع الصناعي وتشجيعه باعتباره حجر الزاوية في تنويع مصادر الدخل، وفي تصحيح الاختلالات الهيكلية الاقتصادية المبنية أساساً على الاعتماد شبه الكامل على مورد ناضب هو النفط والغاز. كما أنها أولت القطاع الخاص الصناعي الكثير من الاهتمام والرعاية، ووفرت له الكثير من الحوافز التشجيعية لجذبه الاستثمارات في الصناعة ومساهمته بشكل أوسع في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية المنشودة. ونتيجة لهذه الجهود، ارتفع عدد المشاريع الصناعية في دول مجلس التعاون من ٧٤٩٠ مصنعاً سنة ٢٠٠٠ إلى ١٣٧٨٢ مصنعاً سنة ٢٠١١، أي إنه ارتفع بمقدار الضعف تقريباً، وازدادت تبعاً لذلك الاستثمارات الصناعية المتراكمة من ٨٦,٦ مليار دولار إلى ٣٢٣,٤ مليار دولار للفترة نفسها، أي ازدادت أكثر من ثلاثة أضعاف، وارتفعت العمالة الصناعية خلال الفترة نفسها من ٦٠٠ ألف عامل إلى حوالي ١,٣ مليون عامل، أي بمقدار الضعف.

وبالنظر إلى الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، وما تتمتع به هذه الصناعات من مزايا في مجال الإنتاج والخدمات التي تحتتم ضرورة وجودها بجانب الصناعات الكبيرة، أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه الصناعات وتذليل جميع الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية. وبما أن التمويل المالي للمشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة يُعدّ من أبرز المشكلات التي تواجه قيامها، فإن هذا الدراسة تقدم بعض التوصيات على صعيد تحسين تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة ودعمها، وهي توصيات يمكن أن تشكل في مجملها عناصر استراتيجية خليجية مقترحة نحو تحقيق تلك الأهداف:

- زيادة الوعي بأهمية المشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة، وتوضيح دورها في عملية التنمية الاقتصادية.

- أضحى على المؤسسات المصرفية، بنوعها التقليدي والإسلامي، أن تسير التطورات الاقتصادية، وأن تشارك في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون في وضع سياسات وتدابير لمساعدة تلك المشاريع الصناعية ودعمها، وأن تبادر طبقاً لمهامها وصلحياتها إلى اتخاذ جميع الإجراءات المالية من أجل تمويل تلك المشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة، سواء مشاريع إنتاج السلع أو الخدمات. كما أن على المصارف المركزية وضع مشروع تمويل وإقراض للمشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة ضمن استراتيجيتها الرامية إلى تلبية حاجات السوق.

- إزالة عوائق السياسات التنظيمية والإدارية والسياسات الحكومية الكلية من أمام تنظيم القطاع المصرفي، وهذه من أهم العناصر الأساسية لإنجاح عمليات تمويل المصارف للمشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة.

- إجراء مسح دوري لهذه المشاريع الصناعية لتجميع الإحصاءات الخاصة بها في مجالات الإنتاج والقوى العاملة ورأس المال وغيرها، بهدف تقييم أدائها ومساعدة الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرارات المناسبة لتطوير هذه المشاريع وتشخيص حاجاتها التمويلية المختلفة.

- تأسيس قاعدة بيانات متخصصة بشروط وتفصيلات أنظمة تمويل الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال المؤسسات التمويلية المختلفة.
- وضع خطة طويلة الأجل لتنمية المشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة في دول مجلس التعاون، بما يضمن تكاملها، ويحقق الترابط بين هذه المشاريع والمشاريع الكبرى، سواء على مستوى كل دولة خليجية أو على مستوى دول مجلس التعاون؛ إذ تشير التجارب الدولية الناجحة في مجال المشاريع الصغيرة إلى أنه لا بد من وضع منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشاريع الصناعية الصغيرة، وأن توضع سياسات تنمية الصناعات الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة.
- استهداف إنشاء التجمعات الصناعية، حيث يجب أن يستهدف أي برنامج فعال للمشاريع الصغيرة إنشاء تجمعات صناعية تضم مجموعات كبيرة منها، ولا سيما تلك التي لها روابط إنتاج أفقية أو رأسية. وتُعتبر مواقع هذه التجمعات أنسب مكان لاستقبال ونشر التقنيات الجديدة والتدريب وأساليب التسويق، فضلاً عن أن السياسات الجديدة ستصبح أمامها فرصة أكبر للنجاح في هذه التجمعات، نظراً إلى تخصص كل منها في نشاط إنتاجي معين، وهو ما يسهل انتشار المعرفة والمهارات على نطاق المجتمع.
- قد يتطلب الأمر إنشاء بنك خليجي مشترك للمشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة، أو مؤسسة تنموية خليجية تعمل على تعبئة الموارد التمويلية وتنظيم تدفقاتها لفائدة أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة وفق خطة معينة للأولويات.
- قد يتطلب الأمر أيضاً إنشاء شركة خليجية لضمان وتسهيل صادرات المشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الصناعية المتوسطة، وتفعيل دور شركات التأمين الخليجية بما يخدم هذه المشاريع. وإنشاء هيئة خليجية مشتركة لتسويق منتوجاتها لترويج التجارة البينية.
- الاستفادة من الخدمات التمويلية التي يمكن أن تقدمها صناديق التنمية وبنوكها في دول مجلس التعاون في نطاق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس، وكذلك الاستفادة من مؤسسات ضمان الصادرات العربية وتمويلها لمساعدة هذه المؤسسات على تمويل مشاريعها أو تصدير منتوجاتها إلى الخارج، والاستفادة أيضاً من التسهيلات والمساعدات الفنية المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤسسة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي.
- أخيراً، دراسة إمكانية إنشاء بورصة خليجية موحدة متخصصة للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة، وضرورة الاستفادة من التجارب العالمية وأفضل الممارسات في هذا المجال للتعرف إلى إمكان تطبيقها في دول مجلس التعاون، ومن ثم إجراء التعديلات التشريعية لتقديم هذه الخدمات إلى المنشآت الصغيرة، وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات. فلقد قام عدد من الدول، مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا، بتصميم بورصات خاصة للمشاريع الصغيرة تلافياً للمعوقات التي قد تثني المنشآت الصغيرة عن القيد في سوق الأوراق المالية، مثل التكاليف العالية للالتزام بمتطلبات التسجيل في السوق. وتتم

بورصات المنشآت الصغيرة بنظام لوائح أبسط يتطلب رفع قدر أقل من التقارير الرقابية، وهذا يقلل من تكلفة التشغيل.

مراجع إضافية

العربية

دوريات

إبراهيم، طلعت الدمرداش. «اقتصاديات منشآت الأعمال الصغيرة والصناعات المتوسطة ودورها المرتقب في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان». الإداري: السنة ١٨، العدد ٦٥، حزيران/ يونيو ١٩٩٦. أبو حليقة، إحسان وريتشارد زند. «خصائص منشآت الصناعة التحويلية الصغيرة والصناعات المتوسطة في دول مجلس التعاون». التعاون الصناعي في الخليج العربي: السنة ١٥، العدد ٥٦ (نيسان/ إبريل ١٩٩٤).

وثائق

الصاوي، عبد الحافظ وطارق الديلواني. «مشروعك بتمويل إسلامي.. لماذا؟». (إسلام أون لاين)، على الموقع الإلكتروني: <http://wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=49>.

الأجنبية

Books

Islamic Banking: A Guide for Small and Medium-Sized Enterprises. Geneva: International Trade Centre (ITC), 2009.

Documents

«Providing Sustainable Financial and Non-financial Services for SME Development: Issues Paper.» (United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Geneva, 16 April 1999).

Rocha, Roberto [et al]. «The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa Region: Results of a Joint Survey of the Union of Arab Bank and the World Bank.» (Policy Research Working Paper; 5607, World Bank; Union of Arab Banks, March 2011).